دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظة اربد

لارا أحمد عبد الله الحديد، حمزة خليل الخدام*

ملخّص

أجريت هذه الدراسة بهدف الكشف عن دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي للنساء المستفيدات في محافظة إربد خلال العام 2013. ولتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على أداة الدراسة من خلال استمارة تم إعدادها خصيصا لهذه الغاية موجهة إلى 140 امرأة مستفيدة سبق وأن تعرضن لنوع أو أكثر من العنف المبني على النوع الاجتماعي، واستقدن من القروض الصغيرة التي توفرها الجمعيات الأهلية المختصة باستقبال الحالات المعنفة من النساء، تم اختيارهن عشوائياً، كما تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي، وأسلوب تحليل التباين واختبار "ت" لتحقيق أهداف الدراسة. اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة؛ كونه المنهج المناسب لتحقيق أهداف الدراسة. توصلت نتائج الدراسة إلى أن التمكين الاقتصادي يسهم بشكل كبير في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، هذا من جهة ومن جهة ثانية، أشارت النتائج إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يسهم في زيادة وعيها بحقوقها الإنسانية، كما توصلت إلى أن سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة يسبب وقوع المرأة ضحية للعنف، وأشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين القروض الصغيرة الموجهة للنساء، والحد من العنف الواقع عليهن؛" حيث بلغت قيمة (T) (32.293)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05). وبناءً على نتائج الدراسة، أوصت الدراسة بضرورة تحسين المستوى المعيشي للأسر وتمكين النساء اقتصادياً، وتفعيل دور المؤسسات التمويلية المعنية بتقديم تسهيلات مالية للأسر المحتاجة وضمن شروط مخففة.

الكلمات الدالة: الصغيرة، العنف المبني على النوع الاجتماعي، الجمعيات الأهلية المختصة بإدارة الحالات المعنفة.

المقدمة

تجتهد المؤسسات التي تقدم القروض الصغيرة للنساء باعتبارهن فئة أساسية مستهدفة، إلى جانب الفقراء والعاطلين عن العمل، لا سيما وأن المعايير الدولية لأفضل الممارسات الإقراضية والتي تحددها المؤسسات والمنظمات المانحة، تركز على رفع نسبة النساء الممولات إلى نسبة الذكور الممولين من تلك القروض، حيث تعتبر تلك المؤسسات ارتفاع هذه النسبة مؤشراً على مدى تقدم أوضاع المرأة في المجتمع، كما تؤثر مباشرة على وضع ومكانة المرأة كأحد مؤشرات تحقيق التنمية في الدول المعنية، وفي الوقت نفسه تحتل قضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي مكانة بارزة من اهتمام المنظمات المختصة بشؤون المرأة، إضافة إلى المؤسسات التنموية في المجتمع الأردني. ويعد العنف المبني على النوع الاجتماعي مفهوماً ينطوي على أبعاد نفسية بيولوجية، واجتماعية، وثقافية متداخلة، بدرجات تتفاوت بحسب كل حالة يتم فيها إيقاع فعل العنف على الضحية.

لقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن ظاهرة العنف ضد الزوجات، ظاهرة عالمية تختلف أشكالها باختلاف مستوى التقدم بين الأمم، فهي أكثر انتشاراً بين الأسر في مجتمعات الدول النامية منها في الدول المتقدمة (Oyediran, 2005)، وفي هذا السياق، أشارت دراسات حديثة إلى أن حوالي 80%

* محاضرة غير متفرغة، قسم علم الاجتماع، الجامعة الأردنية؛ وأستاذ علم الاجتماع المساعد، قسم العلوم الاجتماعية، كلية عجلون الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية.

تاريخ استلام البحث 2014/4/1 وتاريخ قبوله 2014/6/12.

© 2015 عمادة البحث العلمي/ الجامعة الأردنية. جميع الحقوق محفوظة.

من النساء في أوغندا، و94% من النساء في بنغلادش قد وقع عليهن خلال حياتهن نوع أو أكثر من العنف، مثل العنف الجسدي، والجنسي، والنفسي، من قبل أزواجهن. كذلك لوحظ ارتفاع ملفت بمعدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي في أوقات الحروب والنزاعات المسلحة، خاصة معدلات الاغتصاب (ICRW, 2009). وفي المجتمع الأردني تدل الإحصاءات على أن ظاهرة العنف ضد الزوجات قد استفحلت في الآونة الأخيرة؛ حيث بلغ مجموع قضايا الاعتداءات الجسدية المعلن عنها ضد النساء خلال الفترة من (2003 – 2008) ما يقارب (1099) حالة اعتداء (إدارة حماية الأسرة، 2011).

وعلى الرغم من التحسن الذي شهدته أوضاع المرأة في العالم بشكل عام، وفي الأردن بشكل خاص، إلا أنه لا يزال الكثير من الجهود التي بد من بذلها لتحسين أوضاع المرأة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، حيث تعتبر مشكلة العنف المبني على النوع الاجتماعي من المشكلات الاجتماعية التي تزداد نتيجة تسارع التغيرات المادية والتكنولوجية المعاصرة، والتي لا تواكبها التغيرات الاجتماعية على مستوى قيم وعادات وأعراف المجتمع (Hinkle R., 1994).

وفي الأردن حتى بعد ارتفاع معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة والتي بلغت 15% بحسب دائرة الإحصاءات العامة للعام 2012 وتحسن أوضاعها على أكثر من صعيد، إلا أن المرأة العاملة أيضاً لا زالت تعاني من مشكلات اجتماعية ناجمة عن ازدواجية أدوارها التقليدية كربة منزل، وأم، وزوجة، وبين دورها كمرأة عاملة خارج المنزل لساعات طويلة، الأمر الذي ساهم في زيادة معدلات العنف الموجه ضدها نتيجة لهذا التناقض. فبحسب العديد من المتخصصين أصبحت المرأة اليوم تشهد تأزماً لحياتها الزوجية، ناجماً عن عملها خارج المنزل (الحسن، 2008). ويظهر مما تقدم أن التعرف على دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي مهم، لذلك أجريت هذه الدراسة بهدف معرفة دور القروض الصغيرة في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

الإطار النظري والدراسات المرجعية:

لقد تعددت أشكال أو أنواع العنف الممارس ضد الزوجات (Richardson J et al., 2002)، إلا أن أكثرها وضوحاً لدى العامة العنف الجسدي الذي يعبر عن استخدام القوة الجسدية بشكل متعمد تجاه الآخرين، بهدف إيذائهم، وإلحاق أضرار جسيمه لهم، كاستخدام الأيدي، أو الأرجل، أو أي أداة من شأنها ترك آثار واضحة على جسد المعتدى عليها (Peedicayil A et al. 2004). ويعد توماس هوبز (Hobbes. T) من أوائل المفكرين الذين أكدوا على أن أصل الحالة الطبيعية للإنسان هي الشر، وأن العدوان والعنف نزعة أساسية في الأفراد. فيما أشار إميل دوركايم (Durkheim. E) بأن المجتمعات تنتقل من بسيطة إلى مركبة بفعل الكثافة الأخلاقية وخلال مراحل هذا الانتقال يتعرض المجتمع لتغيرات اجتماعية واقتصادية تؤثر في البنى الأساسية للمجتمع، لتترك آثاراً عميقة في الأنظمة، والظواهر الاجتماعية، فتتأثر بذلك المنظومة القيمية والمعيارية، فتصبح البيئة الاجتماعية ملائمة لتنامي ظاهرة العنف وبعدة مستويات تبدأ من الأسرة باعتبارها أول الأنظمة الاجتماعية تأثراً بالتغيرات القيمية والمعيارية في المجتمع (جميل، 2007).

وتجدر الإشارة إلى أن الضعف الذي يصيب الوسائل الداخلية للضبط الاجتماعي المتمثلة بالضمير والوجدان المشبع بالقيم والعادات والأعراف والتقاليد الخاصة بالمجتمع، فإن ذلك يفقدها قوتها في محاسبة وردع السلوك المنحرف، والذي يجلب الأذى للآخرين، مثل العنف ضد المرأة، وفي ظل تنامي معدلات التحضر تتجه المدن لمزيد من الاتساع، وتتراجع الوسائل الداخلية للضبط الاجتماعي لصالح الوسائل الخارجية للضبط الاجتماعي والمتمثلة بالقوانين والأجهزة الأمنية والمحاكم، والتي تناط بها مهام محاسبة ومعاقبة السلوك المنحرف، كالعنف. (الحسن والأحمد، 2009).

ونتيجة للأزمة الاقتصادية العالمية، والتي عصفت بدول العالم منذ مطلع العام 2009، و التي توالت نتائجها السلبية النسبية في التأثير على الأفراد والمؤسسات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، تعيش المجتمعات الإنسانية اليوم ظروفاً اقتصادية صعبة. فعلى المستوى الاجتماعي استمر تسارع التغير القيمي والمعياري الأخلاقي

نتيجة ارتفاع معدلات الفقر وسوء الأوضاع الاقتصادية، والتي اقترنت بارتفاع معدلات الجريمة، حيث وجد أن سوء الأوضاع الاقتصادية، والأحوال المعيشية للأفراد، هو سبب مباشر أو غير مباشر لارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع؛ لا سيما إذا تزامن ذلك مع استعداد ذاتي عند الشخص نتيجة ظروف نفسية واجتماعية مواتية، حيث يتراوح السلوك المنحرف ما بين الجرائم والجنح البسيطة، وبالطبع يتضمن إلحاق الأذى بالآخرين من خلال إيقاع فعل العنف (الحسن، 2008)، وبطبيعة الحال يميل الفرد الذي يستخدم العنف لإيقاعه على شخص آخر أقل منه قوة بدنية، أو اقتصادية، أو له سلطة عرفية عليه، وضمن إطار الأسرة غالباً ما يكون الشخص الأقل قوة هو المرأة، زوجة كانت، أم ابنة، أم أخت، أو حتى أماً. وفي السياق نفسه توصلت دراسات عديدة إلى وجود ارتباط إحصائي بين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للأسرة ووقوع العنف المبني على النوع الاجتماعي من الأزواج، فالمرأة الضحية تقبل استمرار تعرضها للعنف بدعوى الحفاظ على الأمن المعيشي رغم تعرض حياتها وصحتها وصحة أطفالها للخطر (Moser and Mcllwaine, 2004).

وتهدف الدراسة التي أجراها كل من Khan. S and Sajid. M and Rehman. H (2011) إلى معرفة أثر القروض الصغيرة على تمكين المرأة من خلال تقسيم الدراسة إلى ثلاثة أقسام رئيسة، يتناول القسم الأول منها مكانة النساء في الأسرة قبل أخذها للقرض الصغير، أما القسم الثاني فيبحث مساهمة القروض الصغيرة في زيادة وعي النساء ومدى أهمية مكانتهن داخل المنزل وخارجه ومعرفتهن لحقوقهن القانونية، أما القسم الثالث فتناول بالتحليل أوضاع النساء بعد أخذ القرض الصغير. وقد أظهرت نتائج تحليل بيانات الدراسة وجود أثر إيجابي لبرامج القروض الصغيرة على عملية تمكين المرأة.

وتشير الدراسة التي أجرتها الطاهر (2006) على عينة مكونة من 132 زوجة منهن 112 زوجة معنفة، و20 زوجة غير معنفة، إلى أن أكثر مظاهر العنف انتشاراً ضد الزوجات في الأردن كان العنف النفسي، يليه العنف الاجتماعي، ثم العنف الجسدي، فالعنف المادي، فالعنف الجنسي، وأخيراً العنف الديني . أما دراسة الكركي(2005) فتشير إلى أن أشكال العنف الممارس ضد الزوجات في المجتمع الأردني كان العنف العاطفي والصحي والاقتصادي. وتوصلت دراسة كل من أبو حجلة و البداينة (2005) إلى وجود علاقة سلبية ذات دلالة إحصائية بين الرضا عن الزواج، وجميع أشكال العنف (الجسدي والجنسي والنفسي والإصابات).

وفيما يتعلق بالعنف المبني على النوع الاجتماعي في المجتمع الفلسطيني، فقد توصلت بعض الدراسات إلى أن 90% من النساء اللواتي يسكن طولكرم يتعرضن للعنف الاجتماعي و88% يتعرضن للإيذاء النفسي، و59% للعنف الجسدي (باوزون، 2004). أما دراسة Morrison, Ellsberg and Bott. (2004) فقد قدمت عرضاً لوضع العنف المبني على النوع الاجتماعي في أمريكا اللاتينية مع التركيز على أفضل الممارسات لمنع حدوثه من خلال تقديم الخدمات الملائمة للنساء المتضررات من هذا النوع من العنف، وخلصت إلى أن أفضل إجراءات التدخل لمنع وقوع العنف المبني على النوع الاجتماعي كان من خلال توظيف منهجية متعددة المستويات، المستوى الفردي بتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً، مستوى المجتمع المحلي بالعمل على تغيير الاتجاهات المشجعة على ممارسة العنف ضد المرأة، والمستوى المؤسسي بتعديل السياسات والقوانين المتسامحة مع إيقاع العنف على المرأة.

وفي المجتمع الأردني أشارت بعض الدراسات إلى وجود علاقة طردية بين معدل حجم الأسرة مع مستوى العنف الواقع بداخلها مشيرة إلى أن 49.5% من الأسر الأردنية التي يقع بداخلها عنف أسري يتكون عدد أفرادها من 5 – 9 أفراد، أما الأسرة التي يبلغ عدد أفرادها من (1 – 4) أفراد فقد بلغت نسبة العنف فيها 30.6%. كما أشارت هذه الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين المستوى التعليمي لأطراف قضايا العنف الأسري، حيث تشير الإحصائيات إلى أنه في العام 2001 بلغت نسبة مرتكبي العنف الأسري من ذوي المستوى التعليمي الإعدادي فما دون62.2%، و11.65% ممن مستواهم التعليمي دبلوم وبكالوريوس (العواودة، 2004). وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الطاهر(2006)؛ حيث تؤكد دراسة الطاهر على وجود فروق ذات دلاله إحصائية في أشكال العنف تعزى إلى متغيرات مستوى التعليم والعمل، حيث اتضح أن أكثر أشكال العنف انتشاراً ضد

النساء كانت عند اللاتي مستواهن التعليمي الإعدادي فما دون وعند غير العاملات. كما تشير دراسة كل من أبي حجله والبداينة (2005) إلى أن الفئات العمرية لمرتكبي جرائم العنف ضد المرأة كانت تتركز بمرحلة الشباب (19 – 30) سنة بنسبة مئوية 73.3%، وتركزت الفئة العمرية لضحايا في مرحلة الشباب أيضاً (18 – 28) سنة بنسبة 59%، وكانت نسبة الجرائم التي حدثت بالمنزل 73%، أما نسبة الامتناع عن التبليغ عن الجرائم فقد بلغت 81% والمحافظة على كيان الأسرة 25%، وحرصا على العادات والتقاليد 18% وعدم الإيمان بجدوى الإبلاغ 8%، وقد تبين أيضا وجود علاقة سلبية بين الرضا عن الزوج ومدى تعرض الزوجة أو مشاهدتها للعنف خلال مرحلة الطفولة وتعرض الزوجة للعنف خلال آخر 12 شهر، والخلافات الأسرية.

ويظهر من استعراض الدراسات السابقة أن ظاهرة العنف المبني على النوع الاجتماعي ظاهرة عالمية، وأن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة كونها تبحث دور القروض الصغير في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، وبالتالي تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها – حسب حدود علم الباحثان – والتي أجريت في المجتمع الأردني وبالتحديد في محافظة إربد.

مشكلة الدراسة:

تظهر بعض الدراسات الدولية أن العنف المبني على النوع الاجتماعي له جذوره الثقافية والتي تتمثل بالذكورية الأبوية عند الرجال، باختلاف المستوى التعليمي، والوضع الاقتصادي للأسرة، ومستوى الالتزام بالمعتقدات الدينية (UNICEF, 2000 Robinson GE, 2003). وعلى الرغم من تحسن الإحصاءات التي تشير إلى تقدم أوضاع المرأة في الأردن على صعيد التعليم والمشاركة الاقتصادية والمشاركة السياسية، إلا أن هناك نوعاً آخر من الأرقام في تصاعد، يتمثل بأعداد النساء اللواتي يتعرضن للعديد من أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، وذلك حسب الحالات والقضايا المسجلة في مديرية حماية الأسرة، وقد لوحظ اقتران حالات العنف ضد المرأة بسوء الأحوال الاقتصادية للأسرة؛ حيث يقوم الذكور بإيقاع شكل أو أكثر من فعل العنف على النساء اللواتي لا يملكن أي مصدر للدخل. وعليه تتمحور مشكلة الدراسة الحالية بالإجابة عن السؤال الآتي: **هل يسهم تقديم القروض الصغيرة للنساء في تخفيض معدلات العنف المبني على النوع الاجتماعي، بحيث يمكن اعتبار وجود مصدر دخل مستقل للمرأة عاملاً يحد من إيقاع الرجل فعل العنف على المرأة أم لا؟**

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة الحالية من الاعتبارات الآتية:

أ. الهدف الذي تسعى إلى تأكيده، وهو الكشف عن دور القروض الصغيرة في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

ب. الزيادة الملحوظة في أعداد النساء اللواتي يتعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي بسبب سوء الأحوال الاقتصادية للمرأة، وعدم امتلاكها أي مصدر دخل.

ج. الشريحة الاجتماعية التي تتعامل معها الدراسة؛ فهي تركز على شريحة النساء المعنفات في المجتمع الأردني واللواتي يتعرضن لأشكال مختلفة من العنف؛ حيث تشير البيانات والإحصاءات المتوفرة في إدارة حماية الأسرة التابعة لمديرية الأمن العام إلى زيادة ملحوظة في جرائم العنف الواقعة على النساء، وخاصة في محافظتي إربد والزرقاء وتكمن أهمية هذه الشريحة الاجتماعية من كونها لها دور فاعل في بناء المجتمعات وهي نصف المجتمع، وتلد وتربي النصف الآخر.

د. محاولة تكوين قاعدة للمعلومات تكون الأساس في تشكيل القاعدة المعرفية والتي ستساهم في تخطيط البرامج التوعوية والتي تهتم بزيادة الوعي الأسري المتعلقة بقضايا العنف المبني على النوع الاجتماعي، وتفعيل الجانب الوقائي، وإشاعة لغة الحوار والمنطق، مما يحافظ على كيان الأسرة وتماسكها، وبالتالي إمكانية الاستفادة من هذه البيانات المجمعة في البحوث النظرية والتطبيقية ذات الصلة بموضوع العنف المبني على النوع الاجتماعي.

أهداف الدراسة:

أجريت هذه الدراسة بهدف:

أ. التعرف إلى الخصائص النوعية لعينة الدراسة في محافظة إربد خلال العام 2013.

ب. التعرف إلى دور القروض الصغيرة في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي، والكشف عما إذا كان منح القروض الصغيرة للنساء المعنفات قد حد من تعرضهن للعنف من قبل الرجل في إطار الأسرة.

ج. رصد الفروق داخل بعض المتغيرات الأساسية (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية) في تشكيل موقف أفراد مجتمع البحث في دور القروض الصغيرة في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

تساؤلات الدراسة وفرضياتها:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

السؤال الأول: ما الخصائص النوعية للنساء اللواتي تعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظة إربد خلال العام 2013؟

السؤال الثاني: ما أكثر أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تعرضن له النساء في محافظة اربد خلال العام 2013؟

السؤال الثالث: هل يعد سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة سبباً لإيقاع العنف بأشكاله على المرأة؟

السؤال الرابع: هل يتم إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى، كالتأديب أو ثقافة المجتمع؟

السؤال الخامس: هل يعد المرأة أنه من حقها اللجوء إلى السلطات الأمنية لحمايتها من العنف الواقع عليها؟

السؤال السادس: هل يعد التمكين الاقتصادي للمرأة أسلوباً ملائماً لحمايتها من التعرض للعنف؟

السؤال السابع: هل يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية؟

هذا وتفترض الدراسة ما يأتي:

أ. هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين القروض الصغيرة الموجهة للنساء والحد من العنف الواقع عليهن".

ب. يوجد فروق ذات دلاله احصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حصول المرأة على قرض صغير، وعدم تعرضها للعنف، تعزى لمتغيرات الدراسة المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية.

مفاهيم الدراسة:

أ. **مفهوم العنف:** "حالة تعكس صحة المجتمع وأمنه وتنجم عن إهمال لحاجات الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمؤسسية، ويتضمن العنف الأذى المادي وغير المادي الذي يسبب التخريب والألم والإصابات والخوف " (Redcross, 2002, p1).

ب. **مفهوم العنف المبني على النوع الاجتماعي:** رغم عدم وجود تعريف موحد للعنف المبني على النوع الاجتماعي نظراً لتعدد الثقافات الإنسانية، وتنوع ممارسات هذا النوع من العنف، إلا ان بعض المتخصصين قدموا تعريفاً جامعاً للعنف المبني على النوع الاجتماعي بأنه " **أي فعل أو التهديد به ينتج عنه أذى أو معاناة مادية أو جنسية أو نفسية، أو ينتج عنه الحرمان أو الإكراه على الحرية سواء كان ذلك ضمن الحياة العامة أو الخاصة. ويشمل العنف المبني على النوع الاجتماعي العنف الجنسي والمنزلي والاتجار بالجنس والممارسات المؤذية كالختان والزواج المبكر وممارسة البغاء والتحرش الجنسي وكافة صور الاستغلال الجنسي**" (Duvvury. N. & Galway.N, 2009).

ج. **العنف ضد المرأة:** مصطلح يستخدم بشكل عام للإشارة إلى أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء (عواد، 2012).

د. **المرأة المعنفة:** المرأة التي تتعرض إلى سلوك أو فعل عدواني لفظي أو رمزي أو بدني من قبل زوجها بهدف إخضاعها، أو استغلالها في إطار علاقة غير متكافئة (عواد، 2012).

الإطار المنهجي للدراسة:

أ. **المنهج المستخدم في الدراسة:** تنتمي هذه الدراسة إلى مجال الدراسات الوصفية التي تعتمد على استخدام منهج المسح الاجتماعي بالعينة الذي يستهدف الحصول على

بيانات كاملةٍ ودقيقةٍ عن الظاهرة المنوي دراستها. ويعد منهج المسح الاجتماعي بالعينة جهداً علمياً منظماً للحصول على بيانات عن الظاهرة، أو مجموعة الظواهر، موضوع الدراسة، بالإضافة إلى أنه يعد من أبرز المناهج المستخدمة في ميدان الدراسات الاجتماعية.

ب. **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء المتزوجات اللواتي تعرضن لشكل واحد أو أكثر من أشكال العنف والمترددات على جمعية تمكين المرأة في محافظة إربد، بغية الحصول على قرض يستطعن من خلاله تحسين أحوالهن المعيشة، وبالتالي إشاعة الاستقرار في المنزل، والحد من العنف ما أمكن.

ج. **عينة الدراسة:** هي عينة قصدية مكونة من (140) امرأة تعرضن لشكل واحد أو أكثر من أشكال العنف والمترددات على جمعية تمكين المرأة في محافظة إربد.

د. **أداة الدراسة:** اعتمدت الدراسة على أداة المقابلة الشخصية بواسطة الاستمارة المخصصة لجمع البيانات المطلوبة، وقد طورت لتناسب أهداف الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة في موضوع البحث، والملاحظة الذاتية، بالإضافة إلى القراءات النظرية حول الموضوع، كما عرضت الاستمارة على عدد من المحكمين من أعضاء هيئة التدريس في قسم علم الاجتماع في الجامعة الأردنية، وجامعة البلقاء التطبيقية، للتأكد من ملائمتها لموضوع الدراسة. وقد تكونت أداة الدراسة من جزأين؛ حيث اشتمل الجزء الأول على البيانات الشخصية للمرأة المعنفة وبالتحديد النواحي الاجتماعية والاقتصادية، بالمقابل صمم الجزء الثاني من الاستمارة على شكل مقياس ليكرت الخماسي لقياس تأثير القرض الصغير في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي.

هـ. **صدق الأداة:** يقصد به دراسة مدى ملائمة الاستبانه المستخدمة في قياس الموضوعات أو الظواهر التي يسعى الباحث إلى معرفتها، ومدى قدرة هذه الأداة على قياس وتوفير البيانات المطلوبة؛ أي التحقق من أن الأداة قادرة على قياس الشيء الذي وضعت لأجله، وقد تم التأكد من صدق الأداة من خلال عرضها على مجموعة من الخبراء والمحكمين من ذوي التخصص والخبرة والكفاءة العلمية لإبداء رأيهم في الاستبيان، سواء من حيث مناسبة فقراته لأهداف البحث، أو مدى تغطيتها للجوانب، والمجالات المقصودة في الدراسة. وبناء على ملاحظات المحكمين، فقد أجريت بعض التعديلات، حيث ظهرت الاستبانه بصورتها النهائية.

و. **ثبات الأداة:** يقصد به قياس مدى استقلالية المعلومات عن أدوات القياس ذاتها بهدف التوصل إلى النتائج نفسها، وإمكان إعادة تطبيق أداة الاستبيان والحصول على نتائج ثابتة، تم استخراج معاملات كرونباخ ألفا Chronbach's Alpha لفقرات الدراسة الموحدة التدريج، وتبين أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة ثبات عالية تزيد عن 80% .

ز. **المعالجة الإحصائية:** للإجابة على تساؤلات الدراسة تم استخدام أساليب التحليل الإحصائي بالاعتماد على الرزمة الإحصائية (SPSS) وهو حزمة البرامج الإحصائية Statically Package for Social Science ومقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics Measures) لوصف خصائص عينة الدراسة من خلال التكرارات والنسب المئوية. وقد اختيرت الأساليب الإحصائية الملائمة للإجابة عن تساؤلات الدراسة وهي:

1. الإحصاء الوصفي: وذلك لعرض خصائص أفراد العينة ووصف استجاباتهم لفقرات الاستبانة
2. اختبار (ت) T.Test (paired –sample) لفروق العينات المتزاوجة؛ حيث يقوم هذا النوع باختبار الفروق بين إجابات عينة واحدة حول موضوعين أو مجالين مختلفين.
3. اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق في الاتجاهات حسب بعض المتغيرات.

عرض النتائج

يتضمن هذا الجزء عرض نتائج الدراسة التي تهدف إلى التعرف على دور القروض الصغيرة الموجهة للنساء في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي في محافظة إربد، وقد تم عرض النتائج من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة، واختبار فرضياتها.

- **أولاً: النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:**
- **السؤال الأول: ما الخصائص النوعية للنساء اللواتي تعرضن للعنف المبني على النوع الاجتماعي خلال العام 2013؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج التكرارات والنسب المئوية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الخصائص الاجتماعية والديمغرافية، جدول (1) يوضح ذلك.

جدول (1)

توزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً للخصائص الاجتماعية والديمغرافية

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
العمر	20 عام فأقل	18	12.9
	21- 30 عام	44	31.4
	31- 40 عام	24	17.1
	41- 50 عام	27	19.3
	51- 60 عام	14	10.0
	أكثر من 60عام	13	9.3
	المجموع	140	100.0
المستوى التعليمي	يقرأ ويكتب	20	14.3
	أساسي	24	17.1
	ثانوي	36	25.7
	دبلوم متوسط	24	17.1
	بكالوريوس	26	18.6
	تعليم عالي	10	7.1
	المجموع	140	100.0
الحالة الزواجية	عزباء	38	27.1
	متزوجة	69	49.3
	مطلقة	10	7.1
	منفصلة	12	8.6
	أرملة	11	7.9
	المجموع	140	100.0
صلة الشخص الذي مارس ضدك العنف	زوج	72	51.4
	أب	32	22.9
	أخ	12	8.6
	ابن	16	11.4
	أخرى	8	5.7
	المجموع	140	100.0

المتغير	المستوى	التكرار	النسبة المئوية
هل كان لك مصدر دخل قبل القرض	نعم	59	42.1
	لا	69	49.3
	أحيانا	12	8.6
	المجموع	140	100.0
إذا كانت الإجابة نعم أو أحياناً، فكم كان معدله الشهري؟	أقل من 150 دينار	21	15.0
	150-300 دينار	30	21.4
	أكثر من 300 دينار	10	7.1
معدل قيمة الدخل الشهري للأسرة قبل القرض؟	أقل من 150 دينار	32	22.9
	150-300 دينار	46	32.9
	أكثر من 300 دينار	14	10.0

يظهر من الجدول رقم (1) ما يأتي:

أ. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير العمر (31.4%) للفئة العمرية (21- 30 عام)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (9.3%) للفئة العمرية (أكثر من 60 عاماً).

ب. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير المستوى التعليمي (25.7%) للمستوى التعليمي (ثانوي)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (7.1%) للمستوى التعليمي (تعليم عال).

ج. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير الحالة الزواجية (49.3%) للحالة الزواجية (متزوجة)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (7.1%) للمستوى التعليمي (أرملة).

د. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً لمتغير صلة الشخص الذي مارس ضدك العنف (51.4%) للإجابة (زوج)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (5.7%) للإجابة (أخرى).

هـ. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً للإجابة عن السؤال: "هل كان لك مصدر دخل قبل القرض"؟ (49.3%) للإجابة (لا). بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (8.6%) للإجابة (أحياناً).

و. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً للإجابة عن السؤال "إذا كانت الإجابة نعم أو أحياناً، فكم كان معدله الشهري؟" (21.4%) للإجابة (150-300 دينار)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (7.1%) للإجابة (أكثر من 300 دينار).

ز. بلغت أعلى نسبة مئوية لتوزيع أفراد العينة تبعاً للإجابة عن السؤال "معدل قيمة الدخل الشهري للأسرة قبل القرض؟" (32.9%) للإجابة (150-300 دينار)، بينما بلغت أدنى نسبة مئوية (10.0%) للإجابة (أكثر من 300 دينار).

النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: ما أكثر أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي الذي تعرضت له النساء في محافظة اربد خلال العام 2013؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، جدول (2) يوضح ذلك.

جدول (2)
المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي مرتبة تنازليا (ن=140)

الرتبة	الرقم	الفقـرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	15	إن العنف المادي كان أسوأ أنواع العنف الذي وقع علي كامرأة	4.30	0.60	مرتفعة
2	16	إن العنف المعنوي واللفظي كان أسوأ أنواع العنف الذي وقع علي كامرأة	4.20	0.63	مرتفعة
3	17	إن العنف الجنسي كان أسوأ أنواع العنف الذي وقع علي كامرأة	4.17	0.72	مرتفعة
4	5	سبق وأن تعرضت لعنف جنسي مرة واحدة على الأقل	4.14	0.73	مرتفعة
5	4	أتعرض للعنف المعنوي (كالتجاهل والاستهزاء والتحقير) بصورة يومية	3.95	0.69	مرتفعة
6	2	أتعرض للعنف اللفظي بشكل يومي تقريباً	3.93	0.56	مرتفعة
7	3	أتعرض للعنف المادي (مثل الضرب والركل باليد أو بأدوات أخرى) أسبوعياً	3.88	0.69	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (2) المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي تراوحت بين (3.88–4.30) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، حيث كان أعلاها للفقرة (15) "أن العنف المادي كان أسوأ أنواع العنف الذي وقع علي كامرأة" بمتوسط حسابي (4.30)، تليها الفقرة (16) "أن العنف المعنوي واللفظي كان أسوأ أنواع العنف الذي وقع علي كامرأة" بمتوسط حسابي (4.20)، كان أدنى متوسط حسابي للفقرة (3) "أتعرض للعنف المادي (مثل الضرب والركل باليد أو بأدوات أخرى) أسبوعياً". وتختلف هذه النتيجة مع ما توصلت له دراسة الطاهر (2006) والتي أشارت إلى أن أكثر أشكال العنف انتشاراً ضد الزوجات في المجتمع الأردني هو العنف النفسي، يليه العنف الاجتماعي، ثم العنف الجسدي، فالعنف المادي، ثم العنف الجنسي، وأخيراً العنف الديني.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: هل يعتبر سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة سبباَ لإيقاع العنف بأشكاله على المرأة؟** للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال سوء الأوضاع الاقتصادية، وتطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، جداول (3–4) توضح ذلك.

جدول (3)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال سوء الأوضاع الاقتصادية مرتبة تنازليا (ن=140)

الرتبة	الرقم	الفقـــــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	1	أن سوء الأحوال الاقتصادية للأسر يسبب وقوع المرأة ضحية للعنف	4.64	0.54	مرتفعة
2	11	أسهم سوء الأوضاع الاقتصادية في الأسرة في وقوع العنف علي	4.39	0.71	مرتفعة
3	12	لو كان لي دخل مادي مستقل لما كنت ضحية للعنف من الرجل	4.29	0.64	مرتفعة
مجال سوء الأوضاع الاقتصادية ككل			4.44	0.49	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (3) المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال سوء الأوضاع الاقتصادية تراوحت بين (4.29–4.64) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، حيث كان أعلاها للفقرة (1) "أن سوء الأحوال الاقتصادية للأسر يسبب وقوع المرأة ضحية للعنف" بمتوسط حسابي (4.64)، تليها الفقرة (11) "ساهم سوء الأوضاع الاقتصادية في الأسرة في وقوع العنف علي" بمتوسط حسابي (4.39)، كان أدنى متوسط حسابي للفقرة (12) "لو كان لي دخل مادي مستقل لما كنت ضحية للعنف من الرجل "، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال سوء الأوضاع الاقتصادية ككل (4.44) بدرجة تقييم مرتفعة. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة Morrison, Ellsberg and Bott. (2004) التي أجريت في أمريكا اللاتينية من حيث أن عدم تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً يعرضها للعنف المبني على النوع الاجتماعي.

جدول (4)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مجال سوء الأوضاع الاقتصادية ككل (ن=140)

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
سوء الأوضاع الاقتصادية	4.44	0.49	34.39	139	0.00

يظهر من الجدول رقم (4) أن سوء الأوضاع الاقتصادية للأسرة يعتبر سبباً لإيقاع العنف بأشكاله على المرأة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (T) (34.39) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05) والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجال ككل (4.44) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع: هل يتم إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى كالتأديب أو ثقافة المجتمع؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى كالتأديب أو ثقافة المجتمع، وتطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، جداول (5–6) توضح ذلك.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى كالتأديب أو ثقافة المجتمع مرتبة تنازليا(ن=140)

الرتبة	الرقم	الفقـرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	8	أسرة والدي تعتبر أن من حق الرجل تأديب المرأة ولو باستخدام العنف	4.11	0.66	مرتفعة
2	9	التفسير الديني المتداول يعطي الرجل حق استخدام العنف على المرأة بهدف التأديب	4.06	0.74	مرتفعة
3	6	الرجل الذي يوقع علي العنف لأنه يمارس حقه الشرعي الديني	4.04	0.77	مرتفعة
4	7	المجتمع الذي أعيش فيه يقر للرجل ممارسة العنف على المرأة في بيته	3.88	0.69	مرتفعة
مجال إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى كالتأديب أو ثقافة المجتمع ككل			4.02	0.54	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (5) المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى كالتأديب أو ثقافة المجتمع تراوحت بين (3.88–4.11) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، حيث كان أعلاها للفقرة (8) "أسرة والدي تعتبر أن من حق الرجل تأديب المرأة ولو باستخدام العنف" بمتوسط حسابي (4.11)، تليها الفقرة (9) "التفسير الديني المتداول يعطي الرجل حق استخدام العنف على المرأة بهدف التأديب" بمتوسط حسابي (4.06)، كان أدنى متوسط حسابي للفقرة (7) "المجتمع الذي أعيش فيه يقر للرجل ممارسة العنف على المرأة في بيته"، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى كالتأديب أو ثقافة المجتمع ككل (4.02) بدرجة تقييم مرتفعة.

جدول (6)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مجال إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى كالتأديب أو ثقافة المجتمع ككل (ن=140)

المجـال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى كالتأديب أو ثقافة	4.02	0.54	22.477	139	0.00

يظهر من الجدول رقم (6) أن هناك إيقاع فعل العنف على المرأة بسبب مسوغات أخرى كالتأديب أو ثقافة من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (T) (22.477) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)، والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجال ككل (4.02) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية.

– **النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: هل تعتبر المرأة أنه**

من حقها اللجوء إلى السلطات الأمنية لحمايتها من العنف الواقع عليها؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وتطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفقرة " وقوع فعل العنف ضدي لا يعني أن ألجأ إلى السلطات الأمنية لوقفه"، جدول (7) يوضح ذلك.

جدول (7)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على الفقرة "وقوع فعل العنف ضدي لا يعني أن ألجأ إلى السلطات الأمنية لوقفه" (ن=140)

الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
وقوع فعل العنف ضدي لا يعني أن ألجأ إلى السلطات الأمنية لوقفه	4.12	0.69	19.12	139	0.00

يظهر من الجدول رقم (7) أن وقوع فعل العنف ضدي لا يعني أن ألجأ إلى السلطات الأمنية لوقفه من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (T) (19.12) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)، والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجال ككل (4.12) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية، وهذا يدل على أن آراء أفراد العينة كانت سلبية نحو أن المرأة من حقها اللجوء إلى السلطات الأمنية لحمايتها من العنف الواقع عليها.

- **النتائج المتعلقة بالسؤال السادس: هل يعد التمكين الاقتصادي للمرأة أسلوباً ملائما لحمايتها من التعرض للعنف؟**

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال التمكين الاقتصادي للمرأة أسلوبا ملائما لحمايتها من التعرض للعنف، وتطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، جداول (8-9) توضح ذلك.

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال التمكين الاقتصادي للمرأة أسلوباً ملائما لحمايتها من التعرض للعنف مرتبة تنازليا (ن=140)

الرتبة	الرقم	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	14	وجود دخل مادي للمرأة يقلل من فرص تعرضها للعنف	4.59	0.60	مرتفعة
2	20	بعد أخذي للقرض لم تقع علي حادثة عنف أبدا	4.24	0.84	مرتفعة
3	21	بعد القرض قلت فرص تواجدي مع الرجل الذي اعتاد أن يوقع علي العنف في المكان نفسه	4.10	0.64	مرتفعة
مجال التمكين الاقتصادي للمرأة أسلوبا ملائما لحمايتها من التعرض للعنف ككل			4.31	0.56	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (8) المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال التمكين الاقتصادي

للمرأة أسلوباً ملائم لحمايتها من التعرض للعنف، تراوحت بين (4.10–4.59) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، حيث كان أعلاها للفقرة (14) "وجود دخل مادي للمرأة يقلل من فرص تعرضها للعنف" بمتوسط حسابي (4.59)، تليها الفقرة (20) "بعد أخذي للقرض لم تقع علي حادثة عنف أبدا" بمتوسط حسابي (4.24)، كان أدنى متوسط حسابي للفقرة (21) "بعد القرض قلت فرص تواجدي مع الرجل الذي اعتاد أن يوقع علي العنف في المكان نفسه"، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال التمكين الاقتصادي للمرأة أسلوبا ملائما لحمايتها من التعرض للعنف ككل (4.31) بدرجة تقييم مرتفعة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Morrison, Ellsberg and Bott (2004) والتي تؤكد على أن أفضل إجراءات التدخل لمنع وقوع العنف المبني على النوع الاجتماعي كان من خلال توظيف منهجية متعددة المستويات منها المستوى الفردي بتمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً.

جدول (9)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على التمكين الاقتصادي للمرأة أسلوبا ملائما لحمايتها من التعرض للعنف ككل (ن=140)

المجـال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التمكين الاقتصادي للمرأة أسلوباً ملائما لحمايتها من التعرض للعنف	4.31	0.56	27.77	139	0.00

يظهر من الجدول رقم (9) أن التمكين الاقتصادي للمرأة أسلوباً ملائمٌ لحمايتها من التعرض للعنف من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (T) (27.77) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05) والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجال ككل (4.31) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية.

- النتائج المتعلقة بالسؤال السابع: هل يؤدي التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية؟

للإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية، وتطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، جداول (10–11) توضح ذلك.

جدول (10)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية مرتبة تنازليا(ن=140)

الرتبة	الرقم	الفقــرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	24	الحصول على القرض يعتبر نقطة بداية للمرأة المعنفة لتغيير معاناتها الاجتماعية على هذا الصعيد	4.43	0.69	مرتفعة
2	13	لم اعلم بوجود قروض للنساء لإقامة مشروعاتي الصغيرة إلا من خلال الجمعية بعد تعرضي للعنف	4.40	0.67	مرتفعة

3	23	بعد حصولي على القرض لم أعد أقبل بأن يوقع علي أي رجل فعل العنف	4.33	0.63	مرتفعة
4	22	بعد حصولي على القرض أصبحت أكثراً وعياً بحقوقي الإنسانية	4.30	0.66	مرتفعة
5	19	قبل حصولي على القرض لم تسمح لي أسرتي بالمشاركة باتخاذ القرار فيها	4.21	0.71	مرتفعة
6	18	قبل حصولي على القرض لم أحظ باحترام أسرتي لي	3.91	0.71	مرتفعة
مجال التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية ككل			4.26	0.44	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (10) المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية تراوحت بين (3.91–4.43) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، حيث كان أعلاها للفقرة (24) "الحصول على القرض يعتبر نقطة بداية للمرأة المعنفة لتغيير معاناتها الاجتماعية على هذا الصعيد" بمتوسط حسابي (4.43)، تليها الفقرة (13) "لم أعلم بوجود قروض للنساء لإقامة مشروعاتي الصغيرة إلا من خلال الجمعية بعد تعرضي للعنف" بمتوسط حسابي (4.40)، كان أدنى متوسط حسابي للفقرة (18) "قبل حصولي على القرض لم أحظ باحترام أسرتي لي"، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية ككل (4.26) بدرجة تقييم مرتفعة.

جدول (11)
نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مجال التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية ككل (ن=140)

المجـــال	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية	4.26	0.44	34.26	139	0.00

يظهر من الجدول رقم (11) أن التمكين الاقتصادي للمرأة المعنفة إلى زيادة وعيها بمختلف حقوقها الإنسانية من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (T) (34.26) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)، والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجال ككل (4.26) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية.

- **ثانياً: النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:**

أ. **نتائج الفرضية الأولى: هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين القروض الصغيرة الموجهة للنساء والحد من العنف الواقع عليهن.**

للتحقق من هذه الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال التعرض للعنف بعد الحصول على القرض، وتطبيق اختبار (One Sample T-test) على المجال ككل، جداول (12–13) توضح ذلك.

جدول (12)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمجموع الكلي لهما لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال التعرض للعنف بعد الحصول على القرض مرتبة تنازليا (ن=140)

الرتبة	الرقم	الفقـرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة التقييم
1	27	الحصول على القرض ساهم في زيادة معرفتي بحقوقي الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع	4.50	0.69	مرتفعة
2	28	القرض ساهم في الحد من تعرضي كامرأة للعنف بجميع أنواعه	4.47	0.71	مرتفعة
3	24	الحصول على القرض يعتبر نقطة بداية للمرأة المعنفة لتغيير معاناتها الاجتماعية على هذا الصعيد	4.43	0.69	مرتفعة
4	23	بعد حصولي على القرض لم أعد أقبل بأن يوقع علي أي رجل فعل العنف	4.33	0.63	مرتفعة
5	26	بعد القرض أصبحت أشارك في اتخاذ القرارات في الأسرة	4.33	0.71	مرتفعة
6	22	بعد حصولي على القرض أصبحت أكثراً وعياً بحقوقي الإنسانية	4.30	0.66	مرتفعة
7	20	بعد أخذي للقرض لم تقع علي حادثة عنف أبدا	4.24	0.84	مرتفعة
8	25	إن الدخل المادي المتحقق لي بعد الحصول على القرض عمل على إظهار احترام أسرتي لي	4.23	0.71	مرتفعة
9	21	بعد القرض قلت فرص تواجدي مع الرجل الذي اعتاد أن يوقع علي العنف في المكان نفسه	4.10	0.64	مرتفعة
مجال التعرض للعنف بعد الحصول على القرض ككل			4.33	0.49	مرتفعة

يظهر من الجدول رقم (12) المتوسطات الحسابية لإجابات أفراد عينة الدراسة عن الفقرات مجال التعرض للعنف بعد الحصول على القرض تراوحت بين (4.10–4.50) بدرجة تقييم مرتفعة لجميع الفقرات، حيث كان أعلاها للفقرة (27) "الحصول على القرض ساهم في زيادة معرفتي بحقوقي الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع" بمتوسط حسابي (4.50)، تليها الفقرة (28) "القرض ساهم في الحد من تعرضي كامرأة للعنف بجميع أنواعه" بمتوسط حسابي (4.47)، كان أدنى متوسط حسابي للفقرة (21) "بعد القرض قلت فرص تواجدي مع الرجل الذي اعتاد أن يوقع علي العنف في المكان نفسه"، وبلغ المتوسط الحسابي لمجال التعرض للعنف بعد الحصول على القرض ككل (4.33) بدرجة تقييم مرتفعة.

جدول (13)

نتائج تطبيق اختبار (One Sample T-test) على مجال التعرض للعنف بعد الحصول على القرض ككل (ن=140)

المجـال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	درجات الحرية	الدلالة الإحصائية
هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين القروض الصغيرة الموجهة للنساء والحد من العنف الواقع عليهن.	4.33	0.49	32.293	139	0.00

يظهر من الجدول رقم (13) أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين القروض الصغيرة الموجهة للنساء والحد من العنف الواقع عليهن من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة، حيث بلغت قيمة (T) (32.293)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α=0.05)، والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجال ككل (4.33) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية.

ب. **نتائج الفرضية الثانية:** يوجد فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حصول المرأة على قرض صغير، وعدم تعرضها للعنف، تعزى لمتغيرات الدراسة المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية.

للتحقق من هذه الفرضية تم تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على مجال التعرض للعنف بعد الحصول على القرض تبعاً لمتغيرات (المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية)، جداول (14–15) توضح ذلك.

جدول (14)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على مجال التعرض للعنف بعد الحصول على القرض تبعاً لمتغير المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
يقرأ ويكتب	4.29	0.42	2.01	0.06
أساسي	4.56	0.38		
ثانوي	4.30	0.53		
دبلوم متوسط	4.23	0.57		
بكالوريوس	4.17	0.48		
تعليم عالي	4.53	0.24		

جدول (15)

نتائج تطبيق تحليل التباين (ANOVA) على مجال التعرض للعنف بعد الحصول على القرض تبعاً لمتغير الحالة الزواجية

الحالة الاجتماعية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	F	الدلالة الإحصائية
عزباء	4.29	0.48	0.89	0.47
متزوجة	4.35	0.50		
مطلقة	4.27	0.41		
منفصلة	4.17	0.58		
أرملة	4.52	0.32		

يظهر من الجدول رقم (14) عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حصول المرأة على قرض صغير وعدم تعرضها للعنف تعزى لمتغير المستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) (2.01) وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

يظهر من الجدول رقم (15) عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حصول المرأة على قرض صغير وعدم تعرضها للعنف تعزى لمتغير **الحالة**

الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (F) (0.89) وهي قيمة غير دالة إحصائياً.

مناقشة النتائج

من خلال نتائج الدراسة، تبين أن النساء المعنفات في جمعية تمكين المرأة يمارس أزواجهن عليهن العنف بأشكاله المتعددة: المادي واللفظي، والجنسي، وأن العنف المادي كان أسوأ أنواع العنف الذي يمارس عليهن. وقد جاءت درجة تقييم النساء لأشكال العنف مرتفعة وبمتوسط حسابي يقع ضمن (3.88 – 4.30)، مما يعني أن هناك مستويات مختلفة للعنف تمارس ضد المرأة، ويعزو الباحثان ذلك إلى سيطرة العقلية الذكورية على مشهد الحياة الزوجية، وأن الرجل يجب أن يفرض سلطته على المرأة، وأن يعاملها بالطريقة التي يريد وكيفما يريد؛ نتيجة لترسخ ثقافة تقليدية تسمح له بذلك. فجذور هذه العقلية الذكورية ثقافية تقليدية تسمح للرجل أن يستعبد المرأة، وأن يعنفها، ومما يعطي الرجل هذه الشرعية في كثير من الأحيان، هو قبول المرأة بأن يمارس زوجها العنف تجاهها اعتقادا منها أن قبولها بذلك سيحافظ على كيان الأسرة، فتقبل تحت وطأة الفقر والجوع بممارسة الرجل للعنف ضدها بأشكاله المختلفة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن سوء الأحوال الاقتصادية للأسرة يسبب وقوع المرأة ضحية للعنف وتعد هذه النتيجة منطقية من وجهة نظر الباحثين ففي الأسر التي تعاني من الفقر تعد المرأة الحلقة الأضعف في الأسرة، وأن عليها أن تعمل وتجتهد لتدبير شؤون المنزل من جميع النواحي وأهمها الناحية الاقتصادية، يقابل ذلك أن الرجل يلجأ إلى تفريغ الغضب والعنف الذي يشعر به نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية في المرأة. وبخصوص دور القروض الصغيرة أو التمكين الاقتصادي للمرأة ودوره في الحد من العنف، دلت نتائج الدراسة على أن للتمكين الاقتصادي دوراً كبيراً في الحد من العنف المبني على النوع الاجتماعي هذا من جهة، ومن جهة، ثانية أشارت النتائج إلى أن التمكين الاقتصادي للمرأة يساهم في زيادة وعيها بحقوقها الإنسانية

وبالنسبة إلى فرضيات الدراسة، فقد تم قبول الفرضية الأولى والتي تنص على أن "**هناك علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) بين القروض الصغيرة الموجهة للنساء، والحد من العنف الواقع عليهن**" حيث بلغت قيمة (T) (32.293) وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (α =0.05)، والعلامة المعيارية للتدريج الخماسي (3)؛ إذ بلغ المتوسط الحسابي لمجال ككل (4.33) وهي قيمة أعلى من العلامة المعيارية. بالمقابل تم رفض الفرضية الثانية والتي تنص على أنه " **يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة** (α=0.05) **في حصول المرأة على قرض صغير، وعدم تعرضها للعنف تعزى لمتغيرات الدراسة المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية**" حيث أشارت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلاله إحصائية عند مستوى الدلالة (α=0.05) في حصول المرأة على قرض صغير وعدم تعرضها للعنف تعزى لمتغير المستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية.

التوصيات:

بناءً على ما توصلت الدراسة إليه من نتائج تم تقديم التوصيات الآتية:

أ. تحسين المستوى المعيشي للأسر، وتمكين النساء من خلال توفير فرص عمل لهن بالشكل الذي يساهم في حمايتهن من العنف.

ب. الاهتمام بالتوعية المجتمعية للأسر داخل المجتمعات فيما يتعلق بحماية الأسرة من العنف الموجهه للنساء.

ج. بعد أن أوضحت الدراسة أن للقروض الصغيرة دوراً إيجابياً في الحد من العنف لا بد من العمل على تفعيل دور المؤسسات التمويلية المعنية بتقديم تسهيلات مالية للأسر المحتاجة وضمن شروط مخففة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو حجلة، همسة، وذياب البداينة، 2005، العلاقة بين الخصائص الشخصية للزوجة ورضاها عن الزواج والعنف ضد الزوجة في قصبة الكرك، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، 6، 20، الكرك، الأردن.

إدارة حماية الأسرة، 2011، **إحصاءات الجرائم ضد المرأة**، المملكة الأردنية الهاشمية، مديرية الأمن العام، عمان، الأردن.

جميل، أسماء، 2007، **العنف الاجتماعي: دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي**، بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة.

الحسن، إحسان، 2008، **علم اجتماع المرأة: دراسة تحليلية دور المرأة في المجتمع المعاصر**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص ص83-95.

الحسن، إحسان والأحمد، عدنان، 2009، **المدخل الى علم الاجتماع**، ط2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص ص291-306.

الحسن، إحسان، 2008، **علم اجتماع الجريمة**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، ص ص 89-92.

الطاهر، مي عبد الحميد، 2006، **مظاهر العنف ضد الزوجات وعلاقته ببعض سمات الشخصية وتقدير الذات وأساليب التعامل معه لدى الزوجات المعنفات في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

عواد، يوسف ذياب، 2012، العوامل المرتبطة بالمرأة وتسبب لها العنف من زوجها من وجهة نظر الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين والقانونيين العاملين مع المعنفات، **مجلة جامعة الخليل للبحوث**، المجلد، 7، العدد 1، الخليل فلسطين.

العواودة، أمل، 2004، **العنف ضد الزوجة في المجتمع الأردني**، دار الفجر للنشر والتوزيع، اربد، الأردن.

المراجع الأجنبية

Duvvury. Nata, Galway. Nui. 2009. Keeping Gender on the Agenda: Gender Based Violence, Poverty and Development, An Issues paper from the Irish Joint Consortium on GBV.

Hinkle, R. 1994. The Development of Modern Sociology, New York, Random House, p39.

ICRW. 2009. Intimate Partner Violence: High Costs To Household and Communities, Washington DC: International Center for Research on Women.

J Richardson, Coid, J., Petruckevitch, A., Chung, W.S., Moorey, S., Feder, G. 2002. Identifying domestic violence: cross sectional study in primary care. BMJ, 274 :324-80.

Khan, Sarfraz and Sajid, Mirza and Rehman, Hafeez. 2011. Women's Empowerment through Microfinance: A Case Study of District Gujrat, Pakistan, ***Journal Savap***, 1 (2): 2223-9553.

Morrison, A. Ellsberg, M. and Bott, S. 2004. Addressing Gender-Based Violence In The Latin American And Caribbean Region: A Critical Review of Interventions, ***World Bank Policy Research Working Paper no. 3438***.

Moser, C. and Mcllwaine, C. 2004. Encounters with Violence in Latin America: Urban Poor Perception in Colombia and Guatemala. London: Taylor and Francis.

Oyediran, K.A., I. A. U. 2005. Perceptions of Nigerian women on domestic violence: evidence from 2003 Nigeria Demographic and Health Survey. Afr J Reprod, 9:38-53.

Peedicayil, A., Sadowski, L.S., Jeyaseelan, L, Shankar, V., Jain, D., Suresh, S. et al. 2004. Spousal physical violence against women during pregnancy. ***Br J Obstet Gynaecol***, 111: 682-7.

Redcross, Joseph W. 2002. Negligent action arising from violent acts in the public and private schools. related:mlis.state.md.us/2002rs/misc/Major_Issues_ Revi ew_2002.pdf

UNICEF. 2000. Domestic violence against women and girls. Innocent Digest.

The Role of Lending Small Loans for Women in Decreasing Gender Based Violence in Irbid Governorate

*Lara Ahmed Al-Hadeed and Hamza Khalil Al-Khaddam**

ABSTRACT

This research aimed to detect the role of small loans for women in decreasing gender based violence (GBV) in Irbid governorate in the year 2013. To achieve this goal the researchers developed a special questionnaire which was applied on a sample of 140 women, who were victims of many types of (GBV). And who benefits of small loans, which were presented by the civil societies, interested in helping and supporting victims of (GBV). The sample was selected randomly out of the registered victims in the year 2013.

The data were processed using statistical descriptive analyses, and T test and analyzing variance. The research depended on a sample social survey method to conduct its goal. The research findings show that the economic women empowerment contributed to decreasing gender based violence, and in the same time, raise awareness in her human rights, the research also showed that low economic income of the families increased chances of being gender based violence victim.

The results showed significant relationship at the level (0.05) between lending small loans for women, and reduction of the act of violence. T-test value was (32.293) which considered statistically significant at the level (0.05). Based on previous findings the researcher recommends the necessity to improve living standards for families, through economical women empowerment, and encouraging the micro-finance institutions to facilitate conditions and procedures to stimulate women to start their own business, in order to improve the overall family conditions.

Keywords: Gender Based Violence (GBV), Small Loans, GBV Civil Societies.

* A Part-Time Lecturer, The University of Jordan; and Assistant Professor in Sociology, Department of Social Sciences, Al-Balqa Applied University, Ajloun University College.

Received on 1/4/2014 and Accepted for Publication on 12/6/2014.